

# التقرير اليومي

2007/4/30

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

## بوش والجنرالات (الجزء الأول)

بقلم مايكل ديش؛ فورين أفيرز؛ أيار/حزيران 2007

**ملخص:** إنّ الصدع بين الجيش الأميركي والقادة المدنيين لم يبدأ مع جورج بوش، إلا أنّ تدخل إدارته وصراف النظر عن الخبرة العسكرية جعل الأمر أسوأ. وعلى وزارة الدفاع الجديدة أن تُرجع تقسيم العمل الذي يعطي الجنود التفويض بخصوص التكتيكات و يعطي السلطة المدنية التفويض بخصوص الإستراتيجية- أو المخاطرة بتشويه سمعة السيطرة المدنية للجيش بشكل أكبر حتى.

### الصدع المدني- العسكري

ليس سرّاً بأنّ العلاقة بين الجيش الأميركي والمدنيين في إدارة بوش قد تدهورت بشكل مميّز ولافت منذ بداية حرب العراق. ففي العام 2006، وبحسب إستطلاع لـ "ميلييتاري تايمز"، فإنّ حوالي 60 بالمئة من العاملين بالخدمة من الرجال والنساء لم يكونوا يعتقدون بأنّ المدنيين في البنتاغون لديهم "إهتماماتهم الأفضل في أعماقهم". ففي تقريرها في كانون الأول 2006، أوصت مجموعة دراسات العراق الثنائية- والتي كان روبرت غايتس عضواً فيها الى حين قام الرئيس جورج دبليو بوش بتعيينه ليحل مكان دونالد رامسفيلد كوزير للدفاع في السنة الماضية- بأنّ "على وزير الدفاع الجديد بذل كل جهد ممكن لبناء علاقات مدنية- عسكرية صحية، وذلك بخلق بيئة بحيث يشعر كبار العسكريين بالحرية لتقديم مشورة مستقلة، ليس فقط للقيادة المدنية في البنتاغون، وإنما للرئيس ومجلس الأمن القومي أيضاً".

إلا أنّ التوترات في العلاقات المدنية- العسكرية بالكاد بدأت في العراق. فالمستتبع هناك كشف، وببساطة، عن الصدع الذي كان موجوداً لعقود. فخلال حرب فيتنام، بدأ عدد من الضباط العسكريين يعتقدون بأنّ طاعتهم الحتمية وغير القابلة للجدل للقادة المدنيين ساهمت بالكارثة المفاجئة وبأنّ على القادة العسكريين الكبار، في المستقبل، عدم الإذعان بمذوء عندما يبدأ المدنيون في واشطن بقيادتهم الى خطأ إستراتيجي فادح.

وقد تجنبت النخب المدنية والعسكرية، ولبعض الوقت بعد فيتنام، مواجهة مباشرة، فالقادة العسكريون كانوا يركزون على إعادة بناء القوات المسلحة لشن حرب تقليدية ضد حلف وارسو. وكان المسؤولون المدنيون مكتفين، الى حد كبير، بالإذعان لهم حول كيفية القيام

بذلك. إلا أن إنتهاء الحرب الباردة كشفت الصدع العميق حول كيفية إستخدام الجيش في عمليات بدلاً من حروب خارجية، وحول كيفية هئية المؤسسات العسكرية للأخلاقيات والعادات الإجتماعية المتغيرة.

وجاءت إدارة بوش الى واشنطن وقد قررت إعادة التأكيد على السيطرة المدنية على الجيش - رغبة أصبحت أكثر تمييزاً ووضوحاً بعد 11 أيلول- حيث أكد رامسفيلد على "تحويل" الجيش وإستخدامه لشن حرب عالمية على الإرهاب. وعندما إعتقد مسؤولو الإدارة بأن قادة الجيش كانوا جنباء ومترددین جداً بالتخطيط للحملة العراقية، لم يتردد هؤلاء بالتقرير عنهم بما يتعلق بعدد الجنود المرسلين وتوقيت إنتشارهم. وعندما تدهور الوضع في العراق بعد سقوط بغداد، إحتدم التوتر مرة أخرى، ونادى جنرالات متقاعدون بإستقالة رامسفيلد؛ هناك قلق عميق على ما قيل بين هيئة الأركان المشتركة حول خطط بوش بإستخدام الأسلحة النووية في هجوم إستباقي ضد البنية التحتية النووية الإيرانية، بحيث أن البعض منهم هدد بالإستقالة إحتجاجاً على ذلك؛ كما أن عملية "الزيادة" لإدارة بوش الآن تدفع بعدد أكبر من الجنود يُقدر بعشرات الآلاف الى العراق، وذلك ضد نصيحة قسم كبير من الجيش.

لذلك، لدى وزير الدفاع الجديد الكثير أمامه لينجزه. فعلى المدى القصير، على غايتس أن يتعامل مع لعبة النهاية لحرب في العراق يعترف بأن الولايات المتحدة "لا تربح" فيها، لكنه والرئيس لا يريدان "الخسارة" أيضاً. فعليه أن يتابع الجهود المبذولة لتحويل الجيش الأميركي في الوقت الذي يقوم به بإصلاح قوة برية كانت قد "تخطمت" بسبب أربع سنوات من القتال المتواصل في أفغانستان والعراق. إلا أن غايتس بإمكانه أن يأمل النجاح في تلك المهمات فقط إذا إستطاع إعادة بناء علاقة تعاون بين القادة المدنيين والجيش الأميركي. وعليه أن يعيد التفكير بكيفية إشراف المسؤولين المدنيين على الجيش، كما عليه توضيح حدود المعارضة العسكرية المشروعة للسلطة المدنية.

أما المفتاح لذلك، فهو أن غايتس بحاجة للإعتراف بأن المقاربة المتدخلية لرامسفيلد ساهمت بمقدار هام بالمشاكل الحاصلة في العراق وأماكن أخرى. أما الحل الأفضل، فيكون بالعودة الى تقسيم العمل القديم: المدنيون يقدمون إمتثالاً كافياً ومتوقعاً للنصيحة العسكرية المحترفة في المجالات التكتيكية العمالية في مقابل خضوع عسكري تام في المجالات الإستراتيجية والسياسية. إن نجاح فترة ولاية غايتس في البنتاغون ستستند على إعادة تأسيس ذلك التوازن العسكري- المدني الصحيح.

### التحية العسكرية والطاحنة؟

هناك توتر متأصل وجوهري بين كبار القادة العسكريين والمشرفين المدنيين. فالجدل حول إستخدام القوة، على عكس التنظير الشعبي، يميل الى إقحام المحاربين المترددين في منافسة مباشرة ضد المدنيين الصقور. فالتنافر المدني- العسكري بدأ، في الواقع، مع حرب فيتنام. فالقرار بالتدخل في فيتنام إُنخِذَ، والى حد كبير، من قِبَل القادة المدنيين: الرئيسان جون ف. كينيدي وليندون جونسون، وزير الدفاع روبرت ماكنمارا، وزير الخارجية دين راسل، مستشار الأمن القومي ماك جورج بوندي وطائفة داعمة من المسؤولين من الصف الأدنى.

ومنذ البداية، كانت القيادة العسكرية العليا غير متحمسة بشأن الإلتزام بإرسال قوات برية أميركية الى جنوب شرق آسيا. وحتى بعدما قام المسؤولون المدنيون بإقناعهم بأن المصالح الوطنية الحيوية كانت على المحك، كان لديهم تحفظات جدية حول إستراتيجيات واشنطن بالنسبة للحروب البرية والجوية. وبحلول صيف 1967، وصل تبرم وإستياء الجيش الى مستوى بحيث درست هيئة الأركان المشتركة الإستقالة ككل على ما قيل، لكنهم لم يفعلوا. إلا أن الضرر حصل بسبب إستعداد القيادة العسكرية للتحية والطاعة بما أن الكارثة المنتشرة في فيتنام لم يكن مسؤولاً عنها الضباط الصغار.

وفي واحدة من إحدى أكثر النصوص حضوراً في ذهنه، يتذكر وزير الخارجية الأسبق كولن باول بأنه خلال فيتنام، وككيان متعاون، فشل الجيش بالتحدث مباشرة الى من هم أعلى منه من المسؤولين السياسيين والى نفسه. فالقيادة العليا لم تذهب مطلقاً الى وزير الدفاع أو

الرئيس لنقول: "هذه الحرب لا يمكن الفوز بها بالطريقة التي نحارب فيها". ويثبت كتاب "إهمال الواجب" للكولونيل هـ. ر. ماك ماستر، بأنّ درس فييتنام بكانله أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من مجموعة الضباط الحديثة.

إنّ الرسالة الضمنية لكتاب ("بست سيللر") العسكري لماك ماستر هو أنّ الولاء غير المؤهل للقائد العام للقوات المسلحة بحاجة الى إعادة النظر فيه. فالتجربة الفييتنامية كانت قبلة زمنية موقوتة تنتظر الوقت، فقط، لتفجر العلاقات المدنية-العسكرية. وكانت الحرب الباردة، فقط، هي التي منعتها عن ذلك. لقد كان هناك إتفاقاً متبادلاً في ذلك الوقت بأنّ مهمة الجيش الرئيسية كانت الإستعداد لحرب تقليدية في أوروبا مع حلف وارسو، وأعطى القادة المدنيون الجيش مجالاً عظيماً لتحديد كيفية القيام بذلك. ومع ذلك، صورّ رئيس أركان الجيش الجنرال كريتون أبرامز، بوغي، المكون الناشط لفرق الجيش بحيث لا يمكنهم المضي الى حرب من دون "ألوية خارجية" من الإحتياط أو الحرس الوطني. ليضمن بذلك بأنه سيكون على الرؤساء المستقبليين تحريك البلد بكامله لشن حرب كبرى. فمجموعة الضباط ما بعد حرب فييتنام بدأت بالفعل إثبات نفسها فقط بعد تنصيب بيل كلينتون، الرئيس الأول ما بعد الحرب الباردة، والرجل الذي جاء الى الرئاسة مع وجود علاقة صعبة أصلاً مع الجيش. فالإقتطاعات الكبيرة في ميزانية الدفاع (27 بالمئة ما بين عامي 1990 و2000)، التخفيضات الهامة بعدد فرق الموظفين (33 بالمئة من المكون الناشط على مدى نفس الفترة)، وأجندة إجتماعية طموحة (دمج الشاذين جنسياً في الجيش والسماح للنساء بالإنضمام الى الجيش القتالي)، وضع القادة المدنيين والعسكريين في علاقة خصومة صريحة.

إنّ الإيقاع العملائي والمسرّع بشكل كبير لجهة نشر القوات المسلحة في الصومال، هايتي، البوسنة ونقاط مضطربة عالمية أخرى، لم تؤدّ سوى الى جعل الأزمة أسوأ.

فعلاقة كلينتون المتأزمة مع الجيش أعاقته قدرته على الأداء الجيد لعدد من عودته الإنتخابية. فبعد إنتقاده لإدارة بوش الأول لعدم قيامها بما هو كافٍ لوضع حد لإراقة الدماء في الحرب الأهلية البوسنية، وعد كلينتون بسياسة أميركية بخصوص التدخل الإنساني تكون أكثر حزمًا. وفي رد على ذلك، قام باول (الذي كان حينها رئيس هيئة الأركان المشتركة) بنشر مقالة رأي في "نيويورك تايمز" ومقالة أخرى في "فورين أفيرز" يجادل فيهما ضد سياسة كهذه لصالح معيار أكثر تشدداً بالنسبة لإستخدام القوة، والتي أصبحت تُعرف كـ "عقيدة باول". إنّ تحفظات الجيش الأميركي حول التدخل على الأرض في البوسنة لعبت دوراً هاماً في الحد من خيارات الجيش الأميركي بالنسبة للضربات الجوية في آب 1995.

أما مبادرات كلينتون الأخرى الأولى، فكانت لوضع حد لسياسة البنتاغون بالنسبة لإقصاء الشاذين جنسياً عن الجيش. وكان ذلك أحد البنود الرئيسية الهامة لبرنامج حملته السياسية، وأحد الأمور التي، على ما قيل، كان ملتزماً بها بعمق على أساس الحريات المدنية. وعندما حاول تنفيذ الأمر، على كل حال، تسبب كلينتون بعاصفة من المعارضة لدى الجيش ومجلس النواب، وكان عليه التراجع والقبول بتسوية لحفظ ماء وجهه- "لا تسأل، لا تخبر"- والتي لا يعتبرها معظم المحليين تحولاً حقيقياً في السياسة.

إنّ العلاقات المدنية-العسكرية البائسة التي تفشت في السنوات الأولى من إدارة كلينتون، إستمرت بتأثيرها وصولاً الى نهاية الدورة الثانية من ولاية كلينتون. وبحلول ربيع 1999، كان واضحاً بأنّ الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش سيوقف تطهيره العرقي في كوسوفو إستجابة فقط للقوة العسكرية. فكلينتون وخصومه المدنيون، كوزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ومستشار الأمن القومي ساندي برغر، أيدا إستخدام ضربات جوية محدودة والتهديد بعمليات برية. على كل حال، دفعت هيئة الأركان المشتركة بإتجاه حملة جوية أكثر كثافة وشدّة، في حين قاومت أي تهديد بإستخدام قوات برية. وبغضون أيام من بداية الحرب، تدفق سيل من التسريبات من البنتاغون حول الكيفية التي تدخل بها الرئيس في كوسوفو بشكل معاكس للنصيحة الأفضل للجيش. وقامت هيئة الأركان المشتركة لاحقاً بضبط الحملة في كوسوفو بنفس القدر الذي قامت فيه لتسهيلها- الى مرحلة التباطؤ بتوفير قوات معينة لعملية الناتو للجنرال ويسلي كلارك. ففي حين

كانت هيئة الأركان المشتركة قد وعدت بتزويد الجنرال كلارك بكل ما يحتاجه، أجل البنتاغون إرسال مروحيات الأباتشي الهجومية لأسابيع، والتي كان الجنرال قد طلبها، ومن ثم لم يسمحوا له باستخدامها فعلياً.

إنّ هذه المقاومة العسكرية لعدد من مبادرات إدارة كلينتون لا يجب أن تكون أمراً مفاجئاً. فبعد كل شيء، فإن القيادة العسكرية العليا التي برزت من هزيمة فيتنام هي قيادة تعتقد بأنه لا يمكن الوثوق بالمدنيين بقرارات ثقيلة وجسيمة أثرت على المؤسسة العسكرية الداخلية وعلى مكان وكيفية إستخدام الجيش. وكان باول قد تباهى بأنه هو وزملائه العسكريين ما بعد فيتنام كانوا قد "أعلنوا بأنهم عندما يجيئ دورهم في ممارسة السلطة، فإنهم لن يذعنوا بهدوء في حرب فاترة لأسباب غير ناضجة".

فحتى بعد تقاعد باول العسكري في العام 1993، ظلت "عقيدة باول" حية وبحالة جيدة في البنتاغون. أما الجنرال هاغ شيلتون، الذي خلف باول كرئيس لهيئة الأركان المشتركة، فقد قدم ملاحظة لي في مقابلة عام 1999: "إني مؤمن بشدة بمبدأ واينبرغر (وزير الدفاع الأسبق كاسبر واينبرغر)، الذي أسهب فيه وفصله الجنرال باول، وأعتقد أننا إتبعنا ذلك المبدأ في عملية كوسوفو". وبتريده صدى باول، إحتج شيلتون بأنّ القوة العسكرية يجب أن تكون وسيلة الملاذ الأخير، وإقتراح ما دعاه "إختبار Doyert" لجهة الإلتزام بإرسال القوات الأميركية إلى الحرب: "عندما يتم إرجاع الجثث، فهل سننظر نشعر أنّ ذلك من مصلحة الولايات المتحدة؟"



Research Services Group  
[ResearchServices.Group@gmail.com](mailto:ResearchServices.Group@gmail.com)